منهج المدائني في التعامل مع الإسناد في الخبر التاريخي

أمجد ممدوح الفاعوري

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية والشريعة، كلية الآداب، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن

الملخص

يهتم الباحث الجاد بمسألة الخبر التاريخي اهتماماً له طابع شمولي؛ من حيث محتواه وناقله وحامله عند المسلمين، وموضوعيته، وأحياناً مقاربته مع الأخبار المتشابهة له عن طريق إخباريين ورواة آخرين؛ هذا الاهتمام الشمولي ينعكس على مصداقية البحث التاريخي.

بدأ علم التاريخ مرتبطاً بعلم الحديث، واستمد قاعدته العلمية الأولى من علم الحديث، ليدل بوضوح على أهمية التحقق من مصداقية الخبر عن الناقلين والحاملين للخبر قبل أن يتم التدوين بصورته الواسعة، وكان للعبارة التي أطلقها سفيان الثوري أثر كبير في خدمة هذا الاتجاه، عندما قال: "لما اخترع الرواة الكذب اخترعنا لهم التاريخ" لتعني الاهتمام بالبحث ليس في محتوى الخبر التاريخي بصورته المجردة، بل بمن نقل الخبر؛ أي البحث في تاريخ الرواة. وهذا كان الدافع وراء ظهور مؤلفات التراجم والوفيات والطبقات وكتب تواريخ الرجال، لتؤسس هذه المصادر مرجعيات للتأكد من صحة الأخبار عن طريق التثبت من الناقلين والرواة والمؤرخين.

والمدائني يعرف بأنه شيخ الإخباريين المسلمين، ومن الأوائل الكبار الذين كانوا عمدة في العناية بالإسناد للتحقق من قيمة الخبر التاريخي، ويسجل للمدائني أنه أحدث تطويراً في الإسناد؛ فقد اعتنى بصورة لافتة بما يسمى بالسند الجمعي الذي من خلاله تطورت الكتابة التاريخية من حيث الاستغناء عن التكرار والإطالة؛ إذ عوض إيراد عدة روايات ذات محتوى واحد بأسانيد مختلفة يتم فيها استعراض المحتوى بإدماج الأسانيد المختلفة، ومن ثم تغليب المحتوى التاريخي للنص على السند؛ بمعنى أن الأولوية باتت لروح النص التاريخي.

المقدِّمة

يُعتبر أبو الحسن المدائني (ت227هـ/ 842م)، شيخ الإخباريين العرب الذين اهتمّوا بتجميع أخبار العرب منذ فترة ما قبيل الإسلام وخلال القرنين الأوّلين للهجرة، وذلك بالاعتماد على الرواية الشفوية، أو على ما دوّنه بعض الرواة الأوائل. فهو من المؤلفين الذين أدوا دور الحلقة الرّابطة بين الرّواة الأوائل الذين نقلوا أخباراً ترجع إلى فترة ما قبل الإسلام ومؤرخي القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي الذين طوّروا عملية التدوين التاريخي، وجعلوا من التاريخ علماً مستقلاً عن غيره من العلوم.

عند دراسة الدلائل الذاتية للإخباريين، يتبين أن وضعهم كان هامشياً في المجتمع، ويظهر ذلك من خلال عدم وجود وظيفة تسمى وظيفة إخباري توفر لصاحبها دخلاً يحميه من منزلقات التزلف، ومن ثم الابتعاد عن الموضوعية. دفع هذا الوضع بالعديد منهم إلى محاولة التقرّب من الحكّام أو العائلات الثرية، وقد احتمى أبو الحسن المدائني بإبراهيم بن إسحاق الموصلي، وسعى بعض الرواة الآخرين إلى ضمان حضورهم مجالس الخلفاء والوزراء واشتغال بعضهم بتعليم الصبيان[1]، أو بالوراقة، وتردد البعض الآخر على الولاة والأسر الغنية مثل عائلة آل سليمان بن علي بالبصرة[2]. ومن الطبيعي أن يضطر هذا الوضع بعضهم إلى الابتعاد عن الموضوعية، ولا سيما إذا أدركنا أنّ الواقع الموضوعي العام الذي عاش فيه الإخباريون كان يبرّر ذلك؛ وأقل ما يقال عنه إنّه لا يسمح دائماً بحرية التعبير. فحتى لو سلمنا بوجود حيّز منها نلمسه عند قراءة ما ذكره الأصفهاني في أغانيه، والمسعودي في مروجه، حول سيرة بعض الخلفاء وجلسائهم، فإنّ السمة العامة التي ميزت العلاقة بين السلطة وناقلي الخبر لا تخرج عن دائرة الخوف أو الولاء التام.

من جهة ثانية لم يكن الخبر التاريخي مستقلاً عن الأغراض الخبرية الأخرى ولاسيما المتعلقة بالأنساب، أو ذات الصبغة الأدبية الحضارية، وهناك دلائل مختلفة تشير إلى أنّ الرواة القبليين لم يكونوا مرجعاً أساسياً للنحاة واللغويين وأشعار العرب وحسب، بل للأخبار المختلفة أيضاً. وقد تفطن النديم

إلى أهمية دور هؤلاء الرواة؛ إذ ميزهم بفصل خاص في المقالة الثانية، وأشار إلى أنهم هم "الذين سمع منهم العلماء أخبارهم وأنسابهم"[3]. وقد تميزت المعلومات التي أوردها هؤلاء الرواة بالكثرة والتنوع، ويظهر من أسماء الكتب التي نسبها إليهم النديم أن اهتمامهم توجه بخاصة إلى الغريب والنوادر والشعر والأخبار المختلفة، وربما كان ذلك عاملاً من عوامل الإقبال على رواياتهم من قبل الإخباريين الأوائل. ويبدو أن بعض هؤلاء الرواة استغلوا تلك المكانة لاختلاق الأخبار، وهو ما جعل المستشرق ريجيس بلاشير يلقي عليهم المسؤولية الأولى لهذه الظاهرة[4]، بل إن التوصيف الذي أسبغه النديم على أبي محلم الشيباني الفارسي الأصل قبل أن ينتسب إلى بني سعد هو أنه كان "يغلظ طبعه ويفخم كلامه ويعرّب منطقه"[5]، وهذا يبين أن بعض الموالي – المسلمين من غير العرب – أيضاً حاولوا الاستفادة من الامتيازات التي يحصل عليها الرواة من أبناء القبائل. وإذا كان فضل الجيل الأول من الإخباريين – جيل ابن الكلبي – هو المحافظة على القدر الأكبر من أخبار القبائل ومآثرها، ثم نقلها إلى الجيل التالي، فإنّ ما يؤاخذون عليه هو أنّهم أوردوا ما هو صحيح، وما هو موضوع. وما زاد الأمر تعقيداً هو أنّ أغلب معارف هؤلاء الإخباريين قد يكون حافظ على صبغته الشفوية إلى نهاية القرن الثاني الهجري/ الثامن للميلاد على الأقل. فكان على الجيل التالي، جيل أبي الحسن المدائني، والهيثم بن عدي، وعوانة بن الحكم الكلبي في الأخبار، والأصمعي في الشعر والأدب، وهشام بن الكلبي في النسب، كان على هذا الجيل أن يتحمّل مهمّة مزدوجة؛ مهمة النقل ومهمة التثبت من المنقول بطرق مختلفة، منها الرحلة والانتقال إلى البوادي، والمشاركة في الحلقات الدراسية، وفي المجالس. وقد تكون عملية التثبت هذه هي التي أسهمت في التفريق بين "الروائي" و"الإخباري"؛ فالأول يروي الأخبار المختلفة من دون أن يشغل نفسه بصحتها ومصدرها، والثاني يسعى إلى الخبر ويبحث عن مدى صحته. وربّما هذا ما يفسر كون عدد الإخباريين أقل بكثير من عدد الرواة من جهة، ومن جهة ثانية يفسّر تخصّص الإخباريين بحسب نوع الأخبار التي ركّز

عليها كلّ واحد. وهنا نطرح التساؤل الآتي: ما تأثيرات ما ذكر سابقاً على الإخباريين، وعلى المدائني تحديداً؟.

اسمه ومنزلته: هو علـــي بن محمد بن أبي سيـف المدائني، وكنيتـه "أبو الحسن". ولد المدائني - بحسب تصريحه - سنة (135هـ/ 752م)، بالبصرة. [6] وتوفّي بمكة،[7] في حين يذكر بعض من ترجموا لحياته أن وفاته كانت ببغداد بين(224هـ/ 839م و225هـ/ 840م). ويمثل شبه الإجماع هذا، دافعاً لقبول هذا التاريخ. [8].

الإسناد: البدايات والتطور

وعياً من الإخباريين بحيوية تحقيق صدق الخبر، أو تفادياً لاتهامهم بالوضع والاختلاق، أو الاثنين معاً، التزم أكثر رواة الخبر خلال القرون الأولى من التاريخ الإسلامي بالإسناد منهجاً لتحقيقه؛ منهجاً نشأ في زمن معلوم، تبناهُ بدايةً رواةُ الحديث، ثمّ فرض على بقية نقلة المعارف الأخرى، بمن فيهم المهتمون بالأخبار التاريخية. ومع الإقرار بأنّ هذا المسار قد حصل فعلاً فإن جوانب منه ما زالت لم تُحسم بعد، من قبيل حيثيات نشأة الإسناد، وكيفية تعامل نقاد الحديث الحريصين على الالتزام بتلك التقنية - الإسناد - مع المعارف الأخرى.

إنّ التحليل المنطقي يفترض أنّ كل ظاهرة علمية لا يمكن أن يكون ظهورها مفاجئاً، ولهذا ربما ظهر الإسناد بصورة تدريجية؛ فلئن لم يكن مطلوباً في عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وأيضاً في عهدي أبي بكر وعمر- رضي الله عنهما-، إنّ الخلافات التي ظهرت بعد مقتل الخليفة عثمان برّرت تحرّي الصّحابة في البحث عن الأحاديث، وهو ما يفترض ظهور إفرازاته الأولى، لكن يظهر أنّ الإسناد كان خلال هذه المرحلة بسيطاً وقصيراً باعتبار توثيق الصحابة الذين كانوا مصدر جلّ الأحاديث. وفي الفترة اللاحقة وبسبب موت عدد كبير منهم، وكذلك توسع الدولة [9]، وأيضاً بسبب تباين الأطروحات السياسية والمذهبية، تزايدت ظاهرة الوضع، وهو ما أدّى إلى تزايد الإلحاح عليه

في عهد التابعين. ويذهب ابن القطان إلى أنّ الشعبي (ت107هـ/ 725م) هو أوّل من التزم من التابعين الكبار بالإسناد التزاماً تاماً[10]. وفي الفترة التالية، ثم الأجيال اللاحقة تزايد الالتزام به وأصبح واضحاً. وقد حصر علي بن المديني (ت258هـ/ 871م) – وهو من علماء نقد الرواية في القرن الثاني الهجري، وذكر له النديم مصنفات عديدة[11] – رُواة الحديث لهذا الجيل بقوله: "نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة: لأهل المدينة ابن شهاب (ت124هـ/ 741م)، ولأهل مكة عمرو بن دينار (ت126هـ/ 743م)، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي (ت117هـ/ 735م)، ويحيى بن كثير (ت132هـ/ 749م)، ولأهل الكوفة أبو إسحاق السبيعي (ت127هـ/ 744م)، وسليمان بن مهران الأعمش (ت148هـ/ 765م)، ثم صار علم هؤلاء الستة إلى اثني عشر"[12]. هذا يبين لنا أنّ التمسك بالإسناد رافقه حصر التقدير بعلماء معينين اعتبروا مرجعاً في مجال اختصاصهم، أمّا الباقون فقد رتبوا درجات متباينة وأقل وثوقاً، وكنتيجة لذلك ظهرت تصنيفات مختلفة للأحاديث رتبت على أساس الإسناد.

ارتبط استعمال الإسناد بالمعارف الدينية أولاً، وامتد إلى جُل المجالات المعرفية الأخرى، ومن المرجح أن يكون الخبر التاريخي أول المعارف التي تأثرت بضرورته مادامت مادته الرئيسية في البداية هي الاهتمام بأخبار الدين الجديد، وهو ما يفسر أن مصادر تاريخ الدولة الإسلامية الأولى – مثل أبان بن عثمان(ت105هـ/ 723م)، وعروة بن الزبير(ت 94هـ/ 713م)، وكذلك أوائل من جمع أخبارها وفي مقدمتهم محمد بن إسحاق (ت152هـ/ 769م) – كانوا محدثين، وكذلك ما يفسّر اهتمام الفقهاء بالمعلومات التاريخية حتى إن البخاري (ت256هـ/ 869م) ألف كتاباً بعنوان التاريخ الكبير. وقد بقي هذا الترابط بيّناً حتى بداية القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي على الأقل، وجسده – آنئذ – الطبري (ت310هـ/ 922م) بتأليفه لأضخم موسوعة في تاريخ صدر الإسلام.

قاد هذا الترابط بين بداية البحث عن الخبر التاريخي، وتاريخ الدولة الإسلامية إلى تساؤل محوري، أيتعلق بفكرة أن التاريخ متفرع عن الحديث أم عن السيرة أم نشأ مستقلاً. فقد نحا البعض إلى أنه وليد الحديث، وهو ما ذهب

إليه عبد العزيز الدوري الذي ربط نشأة علم التاريخ عند العرب بالمغازي التي "بدأت في المدينة ضمن دراسة الحديث"[13]. وكذلك بعض المستشرقين مثل هملتون جب[14]، واستندوا في ذلك إلى أن كتب التاريخ ظهرت بعد كتب الحديث؛ وفي المقابل رأى جواد علي أنّ هذا الرأي لا يستند إلى حجّة، وأنّ تشابه الحديث والتاريخ في طريقة الرواية لا يمثل دليلاً على تفرعه عنه، بل إنّ التاريخ كان قديماً قدم الحديث[15]. ويظهر أنّ هذا الرأي الثاني، هو الأقرب للصحة، فما استدعاء معاوية لعبيد بن شرية الجرهمي وسؤاله عن أخبار السابقين[16]، إلا شاهد على ذلك. ومن جهة أخرى من المرجح أن تكون "الكتب" التاريخية الأولى قد دوّنت منذ القرن الأول الهجري، ومن ثم فإنّ الرأي القائل بانتفاء التصنيف والتأليف قبل أواسط القرن الثاني الهجري، هو رأي يستند إلى روايات أملتها الدعاية السياسية التي تربط بداية التدوين مع ابتداء العصر العباسي[17].

ومهما يكن الحال، وبغض النظر عن مدى استقلالية نشأة البحث التاريخي عند العرب، فالملاحظ أن رواة الخبر التاريخي التزموا - إجمالاً - بضوابط الإسناد كما هو الحال عند المحدثين وإن اختلفت الوسائل. فإن كان ضمان التحقق من الحديث لا يصح إلا "إذا اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ أو علّة"[18]، وإن كان المقصود "إلى منتهاه" هو نهاية الإسناد إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - دون سقوط راو من رواته، فإنّ نهاية السند العليا في الأخبار التاريخية هي العلماء الموثوق في دقتهم وأمانتهم؛ أي الذين تمّ وصفهم "بالذين انتهى إليهم العلم"[19]، وهو ما يستوجب حتى في هذه الحالة الالتزام بالإسناد الذي يجب أن ينتهي إليهم، ولذا أكد واضعو أسس فلسفة التاريخ عند العرب أنّ التمسك بالإسناد هو شرط من شروط المؤرخ. في هذا الإطار قال الكافيجي: إنه من الضروري أن يكون للمؤرخ مُستند، وعرّف هذا المستند بأنه: "ما يصحّ له من أجله أن يروي ما رواه ويقبل فإن لم يحصل له مستند فيه لم يجز له شيء في ذلك شرعاً..."[20].

من هذا المنطلق، فإن الظن بصدق خبر ما استناداً إلى مصدره؛ أي "مستنده" و"الضابط العادل" هو كاف لقبوله. وقد وضع الإيجي سبعة[21] أسس لترجيح صحة خبر ما؛ أربعة منها تتعلق بالنقل، وخامس له علاقة بفصاحة الخبر وصياغته، وسادس ذو صلة بأخلاقية المخبر، ولا نجد إلا أساساً واحداً يتناول فيه كثرة الأدلة على صحة الخبر، ولكن دون توضيح معنى الدليل. ويشير عزيز العظمة أن مقصد الإيجي من الدليل والقرينة تقوم على البرهان، والبرهان على المشاهدة، ولا تصديق للمشاهدة إلا بتصديق الراوي، والثقة بسلسلة أسانيده[22]؛ أي في آخر الأمر حتى الأدلة ترتبط بالناقل. ولا يختلف منحى الكافيجي في جوهره عن منحى الإيجي؛ فقد اشترط في المؤرخ أربعة شروط، هي: العقل، والضبط، والإسلام، والعدالة، وأكّد أنها لا تختلف عن شروط راوي الحديث[23]، وأضاف أنّ على المؤرّخ عند إرادة تأريخ شيء من الأشياء أن يأخذ بعين الاعتبار عدّة عناصر: "**أولها**: اعتبار وجه الحضور والعيان، **ثانيها**: اعتبار وجه العلم واليقين، **ثالثها**: اعتبار غلبة الظن، **رابعها**: اعتبار وجه تعارض بلا ترجيح، **خامسها**: اعتبار وجه غير الوجوه الأربعة[24]. وهو ما يعني أنّ الأسس الثاني والثالث والرابع مرتبطة بالأول المتمثل في "الحضور والعيان"، وهو الناقل الأول للخبر. لكن ما يلاحظ هو أنّ المؤرخين الأوائل بقدر ما رأوا في نقل الأخبار عن "العدول" و"الشيوخ" شكلاً من أشكال المحافظة على سلامة المحتوى فقد رأوا فيه وسيلة من وسائل التنصل من مسؤولية، أي خطأ وارد فيه، وقد عبّر الطبري عن ذلك بوضوح عندما قال في مقدمة كتابه: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين ممّا يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه... فليعلم أنّه لم يؤت في ذلك من قبلنا وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنا أدينا ذلك على نحو ما أدّي إلينا"[25]. وحتى ابن خلدون (ت808هـ/ 1406م) الذي انتقد في مقدمة تاريخه نهج المؤرخين السابقين؛ لأنهم نقلوا عن السلف أشياء خيالية ومزجوها بالمواد التاريخية من الأحداث، دعا إلى الالتزام، قبل كل شيء، بما كان يطبقه رجال الحديث من تعديل وتجريح[26].

صيغُ تعامل المدائني مع الإسناد

عاش أبو الحسن المدائني في مرحلة اكتمل فيها الإسناد، وضبطت فيها قواعده، وأصبح استعماله شاملاً لمختلف المعارف المتداولة في عصره. فما مدى التزامه به؟ وما كان حكم أصحاب نقد الرواية تجاهه؟

يقوم نقد أيّ راو من الرواة على أساس قواعد "التجريح والتعديل"، التي هي أصول عديدة، يمكن ردّها إلى ناحيتين: نواح تهمّ العدالة، وأخرى تهمّ الجرح. ففي الأولى ربطها النقاد بدين الراوي وأخلاقه أوّلاً[27]؛ ويبدو أنّ القصد من دين الراوي ليس معناه الشكلي الظاهري، بل كتجربة روحية. ولهذا اشترط نقاد الحديث أن يكون هذا الراوي ورعاً صالحاً وتقيّاً؛ لأنّ هذه الصفات تعصمه من الخطأ. أمّا المقصود بأخلاقه فهو استقامة سلوكه واحترامه للعادات والتقاليد الاجتماعية، كما أشار إلى ذلك ابن حجر العسقلاني (ت852هـ/ 1448م). فهل يُعَد – انطلاقاً من هذه القواعد – المدائني عدلاً؟ تبدو الإجابة صعبة بسبب نقص المعلومات المتصلة بحياته الشخصية. ومع هذا فإنّ الإشارة إلى أنه كان "صدوقاً"[28] وورعاً تقيّاً بدليل أنّه "سرد الصوم"؛ أي كان يصوم لسنوات متتالية[29]، هي نعوت تجعل وصفه بالعدالة أمراً مقبولاً. أمّا في خصوص الجرح فقد رتّب نقاد الحديث الرواة إلى أنواع، وعبّر عن ذلك الذهبي (ت748هـ/ 1347م) بشكل واضح لمّا صنفهم إلى مجموعتين رئيسيتين بحسب ثقتهم، "فأعلى العبارات في الروّاة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محله الصدق، وجيّد الحديث... وأردى عبارات الجرح: رجل كذاب،أو وضّاع يضع الحديث، ثمّ متهم بالكذب، ومتفق على تركه. ثم متروك،وليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث..."[30].

وعطفاً عما سبق، ضمن أيّة مجموعة يمكن أن نصنّف أبا الحسن المدائني؟ من خلال النعوت التي وردت في ترجمته يمكن استخراج حكمين متباينين، يؤكد الأوّل ثقته؛ إذ نعته يحيى بن معين بالثقة وصرّح أنه يكتب عنه الكتب[31]. وقال النسائي "ليس به بأس"[32] واعتبره عاصم النبيل "إسناداً"؛ أي

أنه ثقة ويمكن الاطمئنان إلى روايته من دون البحث عمن أخذها[33]، وهؤلاء كلهم من روّاد نقد الرواية في القرن الثاني الهجري. ونتيجة لتوثيقه أخذ عنه أحمد بن حنبل[34]. وفي المقابل نقل الذهبي أحكاماً متناقضة للأولى مثل كونه "ليس بالقوي في الحديث.[35]... قلّ ماله من الروايات المسندة"[36]، وقال عنه ابن أبي حاتم "صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتجّ به"[37].

نستنتج من التصنيفات السابقة أن المدائني كان معدوداً من الرواة المقبولين في الرواية – على العموم – من وجهة نظر أصحاب المنهج النقلي، إذ لا نجد أي نعت يجعله ضمن المجروحين من الرواة، وحتى الروايات التي تقلل من ثقته في رواية الحديث، مع أنه لم يكن محدثاً، فإنها تجمع على الاعتراف بصدقه وسعة معرفته وعلمه بأيّام الناس، كما عبّر عن ذلك الطبري[38] الذي يعتبر المدائني أحد أهمّ مصادره الأصلية، ونعته السمعاني، بأنه: "كان عالماً بأيام الناس وأخبار العرب وأنسابهم عالماً بالفتوح والمغازي، ورواية الشعر، صدوقاً في ذلك". وأضاف إلى ذلك قول أبي العبّاس ثعلب: "من أراد أخبار الإسلام فعليه بكتب المدائني"[39]، ووصفه ابن الأثير بأنه: "كان عالماً بأيام الناس صدوقاً وأنّه صاحب التصانيف المشهورة"[40]. ووصفه اليافعي بأنه: "صاحب التصانيف والمغازي والأنساب".[41] وقال عنه ابن الأثير: "له كتب في المغازي وأيّام العرب."[42] وأكد كل من ياقوت الحموي، والنديم، وحاجي خليفة في تراجمهم له سعة معرفته.

نلاحظ مما تقدم أن هنالك نظرة ايجابية تجاه المدائني، ويمكن أن نفسّر هذا الحكم الإيجابي على المدائني بالآتي: ما يجب الإشارة إليه بداية هو أنّ هذا الحكم البناء قلما توافر لغيره من الإخباريين، أو لمؤرخ من مؤرخي القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي. فقد اتهم محمد بن إسحاق بكونه يحدث عن المجهولين و"أنه مطعون عليه غير مرضي الطريقة"[43]. ووصف أبو مخنف بأنه "إخباري تالف، لا يوثق به"[44] و"أنه كوفي وليس حديثه بشيء..."[45] أمّا عوانة بن الحكم "فكان عثمانياً، يضع أخباراً لبني أمية"[46]، وأبو معشر نجيح السندي (ت170هـ/ 786م) "حديثه مضطرب وضعّفه غير واحد"[47]، ووُصف

الشرقي القطامي بكونه كذاباً[48]، كما لم يسلم من التجريح حتى بعض الرواة الذين كانوا أقرب إلى رواة السيرة منهم إلى إخباريين أمثال الواقدي[49]، وابن سعد[50]. لكن ما يجب الإشارة إليه، هو أنّ تجريح هؤلاء الإخباريين لم يتوجه إلى محتوى روايتهم بقدر ما توجّه إلى التشكيك في طريقه أخذهم لمعلوماتهم، وهو ما يعني عدم الرضاء على أسانيدهم، وفي المقابل فإنّ امتداح المدائني دليل على أنه التزم بالإسناد إلى حدّ الاستجابة إلى شروط روّاد نقد الرواية. فما مظاهر ذلك الالتزام؟ وأشكاله؟

يفترض تمسك المدائني بالإسناد أمانته في نقل معلومات عمّن سبقه، أو بحسب مصطلح نقّاد الحديث قدرته على التحمل[51]. ويمكن الإشارة هنا إلى أنّ رجالات الحديث لم ينظروا إلى التحمّل على أساس أنّه مرتبة واحدة، بل رتبوه إلى ثماني مراتب بحسب الشكل الذي حصل به الراوي على روايته[52]، وهي: السماع المباشر، يستعمل المتلقي ألفاظ: "سمعت عن" أو "حدثني"، والقراءة، يستعمل المتلقي "أخبرني" أو "قرأت على" ونادراً ما يذكر (أنبأنا ونبأنا)، والإجازة؛ أي أن يسمح الشيخ للمتلقي بالرواية عنه نصاً أو أكثر، والمناولة؛ وذلك بأن يعطي الشيخ لتلميذه أصل كتابه ويخوله روايته، أو أنْ يعرض المتلقي كتاباً فيوافقه الشيخ على محتواه، ويسمح له بروايته ("أخبرني" أو "ناولني")، أما المكاتبة فهي أن يكتب الشيخ إلى الطالب قسماً من مروياته ("كتب إليّ" أو "من كتاب")، والإعلام: أنْ يُعلم الشيخ المتلقي بحديث قد سمعه من أصل آخر، وقد اختلف في إمكانية روايته، وفي هذه الصورة يقول الراوي عند الرواية: "أخبرني"، أو "أنبأني" أو "عن"، والوصية: أن يوصي المحدث قبل وفاته، أو رحيله لشخص معيّن بحق رواية كتابه أو كتبه، وتسبق الرواية بلفظة "أخبرني وصية عن" أو "وصاني"، وأخيراً الوجادة، وتعني استخدام أحد الكتب أو الأحاديث التي وجهها بغض النظر عن معاصرته أو قدمه وروايتها، ويقدّم لها بألفاظ "وجدت" أو "قال" أو "أخبرت" أو "حدّثت".

وعلى الرغم من أنّ تلك الضوابط وُضعت في الأصل لرواة الأحاديث المنسوبة إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو الصحابة - رضي الله عنهم -

في إطار الاهتمام بالسيرة فقد انتقل استعمالها إلى الحقول المعرفية الأخرى، وبخاصة التاريخ، وذلك في إطار تعميم استعمال الإسناد. ويتجلّى ذلك بوضوح عند أبي الحسن المدائني في جمعه لرواياته. وللحصول على فكرة تقريبية عن الكيفية التي حصل بها تحمله لتلك الرواية يمكن الانطلاق من الألفاظ الواردة في تلك الرواية. لكن - نظراً لضخامة أثر المدائني - سنقتصر على ما جاء في الكتب المنسوبة إليه، التي وصلتنا، وهي: كتاب التعازي[53]، وكتاب المردفات من قريش،[54] وكذلك على ما جاء في تاريخ الرسل والملوك للطبري، وتاريخ المدينة لابن شبة، وأنساب الأشراف للبلاذري[55]؛ لأنهم الأكثر أخذاً عنه. وانطلاقاً منها حاولنا حصر الألفاظ الدالة على التحمل عند المدائني في الجدول التالي:

	المدائني		الطبري تاريخ الرسل والملوك	ابن شبة تاريخ المدينة	البلاذري أنساب الأشراف
	كتاب التعازي	المردفات من قريش			
قال/ قالوا	55	11	23	–	–
حدثني/ حدثنا/ حدثوه	02	–	55	–	–
أخبرني/ أخبره/ أخبرنا	–	–	69	–	–
دون إسناد	25	–	79	01	421
عن/ عمن حدثه	59	08	95	79	428
زعم/ زعموا	–	–	02	–	–
عن رجاله عن شيوخه	–	–	23	–	–
ذكر / ذكروا	01	–	06	–	02
مصطلحات أخرى	07	–	10	10	20

يُظهر التوزيع السابق أن المصطلحات "حدثني" و"أخبرني" و"عن" أو "عمن حدثه" هي الألفاظ الأكثر استعمالاً. وتدل كثافة استعمال المصطلحين الأولين ولاسيّما في كتاب تاريخ الرسل والملوك، على أهمية السماع والقراءة وهما الطريقتان اللتان اعتبرتا الأكثر تقديراً ضمن الطرق الثماني للتحمل؛ لأنهما

تعتمـــدان على المشافهـــة والمعاصـــرة، والاتصال المباشـــر بين الشيخ (مصدر الرواية)، والمتلقي (ناقل الخبر)،كما كانتا الطريقتين اللتين اعتمدتا قبل غيرهما زمنياً؛ إذ يُظن أن الطرق الأخرى للتحمّل لم تظهر إلا في أواخر القرن الثاني وبداية الثالث للهجرة؛ أي حينما بدأ التدوين ينتشر وعوّض تدريجياً الرواية الشفوية في حفظ "العلم وأدائه"[56]. ويذهب ابن الصلاح(ت643هـ/ 1245م) إلى أنّ استعمال حرف الجرّ "عن" والذي يأتي عادة دون فعل يدل في الأصل هو أيضاً على اللقاء والسماع[57]، إلا أنّ استعماله تطوّر منذ القرن الثاني للهجرة، ليؤدي وظيفتين مختلفتين، فإمّا أن يعبّر عن الرواية بطريق الإجازة ومن ثم أصبح مرادفاً للفظتي "أجازني" أو "أخبرني"، وإما أن ينبه إلى عدم اتصال الإسناد؛ ويظهر أنه استقر في النهاية على هذا الاستعمال الأخير، وهو الذي نجده في القواميس اللغوية المتأخرة[58].

ونلاحظ أن تطوّر استعمال هذه المصطلحات لم يشمل حرف الجرّ "عن" فحسب بل إنّ أغلب مصطلحات التحمل شهدت تحولاً في استعمالها منذ أواخر القرن الثاني للهجرة حتى عند رجال الحديث. ولذا، فإنّ كثافة استعمال المدائني لهذا الحرف ولاسيما في كتابه "التعازي"، وفي رواياته الواردة في تاريخ الرسل والملوك، وأنساب الأشراف، يدلّ على أنّه أخذها من مصادره مباشرة ودون واسطة، إمّا بالسماع، وإما بالقراءة. كما اعتمد المدائني وسائل أخرى غير التحمّل المباشر، يظهر هذا من استعماله لصيغ إسنادية من قبيل: "قال" أو "قالوا" أو "قيل" و"حدثت" و"زعم بعضهم..."[59] وهو ما يعني أنه نقل عن أشخاص لا يوجد ما يثبت على أنه التقى بهم مباشرة، مثل عوانة بن الحكم الكوفي (ت 147هـ/ 764)؛ أي قبل التاريخ المعروف لمغادرة المدائني البصرة، إضافة إلى أنّ كتب التراجم لا تذكر أنه خرج من الكوفة، ومع ذلك روى عنه المدائني بعض الروايات[60]، ومن ثم من المرجّح أنه لم يسمع منه مباشرة وإنما أخذ من كتابيه: " التاريخ"، و"سيرة معاوية بن أبي سفيان".

الملاحظة نفسها تنطبق على أبي مخنف ابن الكوفة أيضاً (ت 157هـ/ 774م)، الذي أكثر المدائني الرواية عنه على الرغم من انعدام أي دليل على

مغادرة أبي مخنف الكوفة، ولذا من المرجح أنّ المدائني نقل من كتبه مباشرة مستعملاً صيغاً مختلفة منها: "أخبرنا"[61] و"حدثنا"[62]. وهناك مؤشر آخر على اعتماد المدائني مصادر مكتوبة ولاسيما أنّ هذه المعلومات تتفرّع إلى مجموعتين، واحدة في شكل أخبار قصيرة لا تتجاوز أسطراً معدودة تتعلق عادة بحادثة بسيطة[63] يمكن تداولها شفوياً، أمّا الثانية فهي أخبار طويلة، الأرجح أنّها كانت موثقة مثل: الرسائل، ككتاب الخليفة عثمان إلى أهل مصر[64]، وكتاب وجهاء الكوفة إلى الخليفة عثمان[65]، أو كتب الخليفة عمر بن عبدالعزيز إلى ولاته[66]، وكذلك الخطب كخطبة زياد بن أبي سفيان بالبصرة[67]، وخطبة عمر بن عبد العزيز الأخيرة[68]. وإذا كانت الأخبار الثانية أقل عدداً من الأولى فهي الأهمّ حجماً، وعملياً، ومهما كانت قوة حافظته، فلا يمكن للمدائني حفظها وتداولها بسهولة ولاسيما أن مواضيعها متنوّعة وتحتوي كثيراً من الجزئيات، ولهذا من المرجح أن يكون قد أخذها عن مصادر مكتوبة حتى وإن توافرت له فرصة لقاء صاحبها. علماً أنّ المدائني هو تتويج لتيّار الإخباريين الذين منهم من لم يكن له أيّ كتاب ولاسيما الأوائل، ومنهم من ألف في موضوعات مختلفة، ومن الطبيعي أن يكون المدائني قد استفاد منها.

يستنتج مما سبق أنّ المدائني التزم بالإسناد إلى حدّ معين، وكان من أبرز مظاهر ذلك اتباعه – كمتلق – لطرق حمله الحديث نفسها؛ ومع ذلك لم يكن بمعزل عن التحولات التي ميّزت القرن الثاني الهجري سواء منها انتشار ظاهرة التدوين، وهو ما جعله يستفيد من الوثائق المكتوبة إضافة لمروياته الشفوية القائمة على الاتصال المباشر، أو تأثره بتطور أساليب التحمّل ومصطلحاته، والابتعاد تدريجياً عن التقسيمات الباتة بين الألفاظ. وبقدر ما يمثل ذلك مشاركة في تطوير المنهج النقلي فهو أيضاً وجه من وجوه التجديد في الإسناد.

تساهل المدائني في الإسناد

لئن نجح روّاد نقد الحديث في وضع قواعد واضحة للتحمّل والأداء (رواية) لقد كان من الصعب تطبيق ذلك حتى من قبل المحدثين ذاتهم، وبدت

هذه الصعوبة أوضح بالنسبة إلى الرواة الآخرين؛ وتجسّد تجربة المدائني ذلك، ويظهر هذا بوجوه مختلفة، منها: استعمال صيغ إسنادية غير معهودة عند المحدثين. فلئن حاول الانضباط لقواعد نقد الرواية كما ارتآها أصحاب المنهج النقلي، والتزم في أغلب رواياته بأسانيد متصلة، إنّ الكثير من أسانيده جاء في شكل مغاير لما يجب أن يتوافر في الحديث المُتصل، إذ استعمل فيها صيغاً إسنادية تدلّ على تساهل بيّن في هذا الغرض. من ذلك: "قال بعض الرواة" و"زعموا"[69]، و"عمن حدثه"[70]، و"أخبرنا شيخ من بني هاشم عن عبد الله بن الحسن"[71]، و"عن رجل عن الزهري"[72]، و"عن شيخ من بني ليث عن عبد الله بن حذيفة عن ابن عبّاس..."[73]، و"حدثني بعض أهل المدينة..."[74] و"عن شيخ من أهل الحجاز..."[75].

صحيح أن المدائني حاول في بعض الروايات تأكيد ثقة من أخذ عنه مباشرة لتبرير غياب الإسناد الدقيق، مثل قوله: "وأخبرنا مسلمة بن عثمان وكان فاضلاً..."[76]، أو قوله: "حدثنا أبو مخنف وأبو عبد الرحمن الأصفهاني وسلمة بن عثمان وغيرهم ممن يوثق بهم..."[77]، وصحيح أيضاً أنّ بعض المؤرخين اللاحقين أدخلوا تحويرات على أسانيد المدائني الأصلية في إطار موجة التخلي عن الإسناد منذ نهاية القرن الثاني للهجرة، أو حصره والاكتفاء بإيراد أسماء الإخباريين المشهورين باعتبارها ضامنة وحدها صحّة الخبر، كما فعل أبو حنيفة الدينوري في الأخبار الطوال، أو البلاذري في أنساب الأشراف لمّا أوردوا روايات المدائني مكتفين بصيغة، "قال المدائني" (وردت في أكثر من أربعمائة وعشرين رواية في كتاب أنساب الأشراف)، إلّا أنّ كل هذا لا ينفي أنّ المدائني تساهل في الإسناد في كثير من الروايات، واستعمل صيغاً إسناديّة يُعد إيرادها عملاً جريئاً في نظر المحدثين. وهنا يمكن الإشارة إلى أنّ تساهل المدائني في بعض الأسانيد -وهي محدودة قياساً مع العدد الإجمالي لرواياته -، لا يعني استهانة بالإسناد، أو رغبة في التخلي عنه، وإنما ولّدته عوامل مختلفة، منها تنوّع مصادر معلوماته وكثرتها، ونقل بعضها بلا واسطة من مصنفات وضعها سابقوه، وينطبق ذلك أكثر على الروايات التي ينقلها بصيغ "قال..."

و"قيل. . . " و"ذكر. . . "، وكذلك عند ذكره أخباراً قريبة الحدوث لعصره، أو الإشارة إلى حوادث يمكن قبولها من قبل المتلقّي من دون إثارة مشكل إسناد مثل ذكر التواريخ[78].

الوجه الثاني لتساهله في الإسناد هو: الاعتماد في الرواية على أصحاب مغاز وإخباريين ضعّفهم المحدثون. وتجدر الملاحظة هنا، أن المدائني لم يكن فريداً في توجهه هذا؛ فالطبري (ت310هـ/ 922م) - على سبيل المثال - وإن كان متأخراً زمنياً عن المدائني (ت227هـ/ 842م) ولكن أقرب منه إلى المحدثين قد أخذ عن كثير ممّن وُصفوا بالضعف. هذا يعني أنّ اعتماد المدائني لبعضهم كالواقدي، وأبي مخنف وغيرهما أصبح أمراً شائعاً ولاسيما بين رواة الأخبار غير الدينية، كما يؤكد تطوراً معيناً للخبر التاريخي بدأت تتضح معالمه منذ القرن الثاني للهجرة/ الثامن للميلاد يُبيح إمكانية الأخذ عن الضعفاء ولاسيما في المجالات التي لا تحل حراماً ولا تحرّم حلالاً بحسب الكافيجي[79]؛ علماً أنّ تضعيف أصحاب المنهج النقلي للكثير من الناقلين استهدف عدم توثيقهم في مجال الحديث، وهو ما لا ينفي صدقهم في الأخبار التاريخية. وقد أشار بعض كتّاب التراجم لهذه المسألة حينما تعرّضوا لبعض الروّاة مثل الواقدي الذي اعتبره ابن معين(ت233هـ)، وأبو حاتم(ت250هـ/ 864م)، والنسائي(ت303هـ/ 915م) وابن راهوية(ت238هـ/ 852م) ضعيفاً في الحديث، "أما أخبار الناس والسير والفقه وسائر الفنون فهو ثقة بإجماع"[80].

ويقودنا هذا إلى افتراض أنّ المدائني كان مدركاً لنسبيّة حدود تطبيق قواعد نقد الحديث واعتبر أنه: "يجوز للمؤرخ أن يروي في تاريخه قولاً ضعيفاً في باب الترغيب والترهيب والاعتبار مع التنبيه إلى ضعفه، ولكن لا يجوز له ذلك في ذات البارئ ولا في الأحكام"[81]. ويمثل عدم إهمال المدائني لروايات من وصفوا بالضعف عملاً مفيداً باعتباره أسهم في الحفاظ على موروث متنوّع بدل إنتاج فكري أحادي الجانب، منحصر في قضايا فقهية، أو تاريخ من زاوية دينية فحسب، خاصة أن التجريح كان سلاحاً يُحارب به كل من لم ينظر إليه بعين الرضا؛ فعلى سبيل المثال لم ينقل الواقدي عن ابن إسحاق تفادياً للتجريح الذي

وجه للأخير، لكن ذلك لم يمنع من اتهامه الواقدي ذاته بالضعف. يعني هذا أنه لو أهملت، افتراضاً، روايات كل من جُرح لاندثر الجزء الأهم من الإنتاج الفكري في الثقافة الإسلامية. ومع ما تقدم، هناك إشارات مختلفة تذكر أن أصحاب منهج نقد الخبر أنفسهم، وبقدر ما نجحوا في وضع الأسس النظرية لمنهجهم، فإنهم لم يتوصلوا إلى الاتفاق على تطبيقها. وقد ذكر عثمان موافي بعض مجالات الاختلاف بينهم في مجال الجرح والتعديل[82]، منها عدم اتفاقهم على تعريف محدد للخبر الصحيح المقبول، ومن ثم اختلافهم في مقاييس الجرح كالاختلاف في مدلول الفسق، والأهواء، وعدم اتفاقهم في التفريق بين صحة الخبر من ناحية العلم، وكذلك إجازة بعضهم رواية الخبر الضعيف في حين رفضه آخرون مطلقاً. وقد انعكس اختلافهم هذا على حكمهم على ناقلي الأخبار غير الدينية ولاسيما ناقلي الخبر التاريخي بمن فيهم الذين التزموا بالإسناد. وهذا ما يفسّر تناقض آرائهم حول محمّد بن إسحاق مثلاً؛ إذ وثق به البعض وشكك في صدقه آخرون[83].

من جهة أخرى، يبدو أن نقاد الرواية تشددوا بشكل خاص مع ناقلي الخبر الديني حتى إنه يصعب أن يُعثر على فقيه لم يتهم بالضعف[84]، في حين تسامحوا مع أغلب الرواة الآخرين إذا ما تعرضوا إلى مسائل لا تمس الجوانب الدينية والمقدسات.

وقد عبّر الكوفجي عن ذلك عندما ذكر أنه "... لا يجوز للمؤرخ التعرّض للذات الإلهية باعتبارها تدخل في اهتمامات... علم الكلام، كما لا يكون له التعرض لمباحث الفقه والأصول"[85]، وفي المقابل يجب أن يكون مقصد المؤرخ "ضبط الأنساب"[86]، وأحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم "[87]،وهذا ما التزم به المدائني الذي أبدى اهتماماً خاصاً بأخبار الدولة والخلافة دون أن يدخل في أخبار الأمم السابقة التي يصعب أن يعثر على أسانيد مباشرة لأحداثها، كما تفادى نقل الأحاديث والخوض في مسائل ما وراء الطبيعة.

المدائني ناقد للإسناد

مع اعتبار المدائني الإسناد أداة لتحقيق الخبر والتزامه به إلى حد بعيد، لم ير فيه تقنية جامدة، بل سعى إلى تجاوز سلبياته وخصوصاً ما ينتج عنه من تكرار. وقد اتخذ تجميع الأسانيد عنده أشكالاً مختلفة، فيكون إمّا بجمع إسنادين في واحد، مثل قوله: "أخبرنا أبو عبد الرحمن الثقفي / ومحمد بن الفضل عن أبيه..."[88] و"عن أبي مخنف عن نمير بن وعلة عن الشعبي / ومسلمة بن محارب عن حرب بن خالد بن يزيد بن معاوية"[89]، وإما أن يكون بجمع أسانيد كثيرة في واحد فقط كقوله: "أخبرنا بشر بن عيسى / والحسن بن رشد/ وكليب بن خلف عن الطفيل بن مرداس / وجبلة بن فروخ عن محمد بن عبدالعزيز الكندي / وجلبة بن أبي داود / ومسلمة بن محارب عن السكن بن قتادة..."[90]، ويظهر من الأمثلة السابقة أن المدائني أخذ الروايات نفسها عن مصادر مختلفة، ولتجنب التكرار قام بدمجها بعضها مع بعض وما ينجرّ عن ذلك بالضرورة من تحويرات في التعابير، وربما من حذف لبعض الجزئيات من الرواية الأصلية. ومع أنه قد يُرى في هذا العمل تجاوز لأمانة المؤرخ؛ إذ اشترط بعض نقاد الرواية في المؤرخ الصادق إذا نقل "أن يعتمد اللفظ دون المعنى"[91]، فإنّ طريقة الإسناد الجمعي تحقق هدفين في الوقت ذاته، فهي من ناحية تغني عن التكرار والإطالة؛ إذ عوض إيراد روايات عدة ذات محتوى واحد بأسانيد مختلفة يتم استعراض المحتوى بإدماج الأسانيد المختلفة، ومن ناحية ثانية تحافظ على الأسانيد الأصلية بما ينسجم مع متطلبات المنهج النقلي.

ومع أنّ ابن شهاب الزّهري استعمل الإسناد الجمعي منذ منتصف القرن الأول للهجرة[92]، فإنّ إسهام المدائني في تنويع هذا الاستعمال وتوسيعه ليشمل مختلف الأخبار يعتبر عملاً رائداً؛ إذ اعتمده في أخبار الخلفاء[93]، والشورى[94]، والفتنة[95]. وما يزيد من أهمية إسهام المدائني في هذا المجال، أنّه كان من الإخباريين القلائل في عصره الذين اعتمدوا الإسناد الجمعي؛ فبالرجوع إلى تاريخ الطبري نلاحظ أنه هو الوحيد من بين إخباريي جيله (أبو مخنف، عوانة،أبو معشر...) الذي يستعمل هذه التقنية في النقل.

من ناحية أخرى يمثل استعمال الإسناد الجمعي شكلاً من أشكال نقد السند، وأيضاً وجهاً من وجوه إعادة الاعتبار للمتن، فبدل تعداد روايات وما ينجرّ عن ذلك من أسانيد مختلفة لمحتوى وحيد يمكن الإسناد الجمعي من إيجاد توازن في هذا المحتوى (المتن) والسند، وبذلك يمثل تجميع الأسانيد خطوة أولى للتخلص منها، وهو ما سيبدأ في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي مع اليعقوبي وعدد من معاصريه الذين أدركوا ضرورة التخلي عنه، لا لأنّه دون فائدة، بل لأنّ هذا الإسناد أسهم خلال القرنين الأوّل والثاني للهجرة في نشأة علماء وجامعي أخبار أصبحوا مرجعاً في مجال اختصاصاتهم، وألفوا كتباً شملت مختلف المجالات، ومن أهم هؤلاء المدائني في مجال رواية الخبر، وأنّ دور اللاحقين أصبح يتمثل في الحفاظ على هذا الموروث وتبويبه ومحاولة نقده، ومن ثم يمثل المدائني مرحلة انتقالية مهمة في تقنيات الرواية عند المسلمين بين التمسك الشديد بالإسناد، حتى وإن كان على حساب المتن، وطور التخلي عنه والتركيز على المتن.

هناك سؤال يطرح نفسه، وهو، هل اقتصر نقد المدائني للرواية على نقد الإسناد من خلال توخي الإسناد الجمعي؟. وهل هناك ما يدلّ على أنه نقد المتن؟

بداية لابدّ من الإشارة إلى أن نقد المتون في عصر المدائني خلال القرن الثاني وبداية القرن الثالث للهجرة، ما زال محدوداً باعتبار توجيه النقد إلى الإسناد بدرجة رئيسية؛ لأنه – بحسب تصور رواد نقد الرواية – هو كفيل بتوثيق المتن، ومع ذلك يمكن استخراج منهجين في هذا الباب[96]؛ الأوّل محسوب على مدرسة النقل ومثله الشافعي (ت204هـ/ 820م) أحسن تمثيل من خلال مقارنة الأحاديث المختلفة، والثاني مثله الجاحظ (255هـ/ 868م) ويقوم على تحكيم العقل وينطلق من ضرورة الشك والظن في المروي[97]، وقد عبّر الشهرستاني (ت548هـ/ 1153م) عن هذا الانقسام بقوله: "فقال أهل السنة الواجبات كلّها بالسمع والطاعة والمعارف كلّها بالعقل، فالعقل لا يحسن ولا يوجب، والسمع لا يعرف، أي لا يوجد المعرفة بل يوجب. وقال أهل العدل:

المعارف كلها معقولة بالعقل واجبة بنظر العقل، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع . . . "[98]. فالخلاف – إذاً – بين أهل السنة الأوائل،أو أصحاب مدرسة النقل، والمعتزلة مرده مصدر المعرفة. فأهل النقل يرون أنها السّمع والعقل، فالسّمع هو مصدر المعرفة الشرعية؛ أي الأوامر والنواهي والعقل هو مصدر فكرة التوحيد؛ أمّا المعتزلة، فالأساس عندهم هو العقل، وطبقوا نظرتهم تلك على النصوص الشرعيّة وخاصّة الأدبية، فمسّ نقد الخبر السند والمتن. وإن كانت قواعدهم في نقد السند لا تخرج عن قواعد أصحاب مدرسة النقل، فإنّ قبول المتن عندهم ارتبط بمعقوليته، ومن ثمة رفضوا كثيراً من الأخبار التي يكذبها العقل، أو العيان، أو التجربة، ولذلك رفضوا بعض التفسيرات اللامعقولة[99].

فهل هناك أثر لنقد المدائني لمتنه؟، وهل هناك ما يدل على انتمائه أو تأثره بواحدة من المدارس السابقة؟.

هناك بعض الروايات التي يحاول فيها المدائني تغليب رأي على آخر، ففي معرض سرده لاجتماع الخليفة عثمان بالقادة الأمويين في بداية العصيان عليه – وكان من بينهم ابن أبي السرح،وسعيد بن العاص – الذي عبّر فيه كل واحد عن موقفه من الأحداث. يقول المدائني: "ويقال إن سعيد بن العاص هو قائل المقالة التي رويت عن ابن أبي السرح: قال المدائني وهو الذي اعتقد"[100]، بينما يحاول في روايات أخرى إدخال تعديلات على بعض عناصرها؛ ففي سياق حديثه عن سعي عبد الملك بن مروان إعادة بسط هيمنة الدولة الأموية على مناطق الشرق من جديد يذكر: "أن المفضّل بن محمد ويحيى بن الطفيل وزهير بن هنيد حدثوه: فكتب عبد الملك بن مروان إلى ابن خازم مع سورة بن أشيم النميري. . . قال: وقال أبو بكر بن محمد بن واسع: بل قدم بعهد عبد الله بن خازم سوادة بن عبيد الله بن النمير . . . "[101]. وتُدلّل الأمثلة السابقة أنّ المدائني حاول نقد متن رواياته، وأنه كان أقرب إلى أصحاب المنهج العقلي. ومع ذلك يجب الإقرار بأنّ نسبة الروايات التي سلّط عليها المدائني النقد هي محدودة جداً مقارنة بالعدد الجملي لرواياته، هذا، بالإضافة إلى أنّ النقد جاء سطحياً إذ لم

يتوجه إلى جوهر الحادثة بل اقتصر على بعض الجوانب الثانوية، أو مسّ بعض الشخصيات المساعدة فيه كما هو الحال في الرواية الأخيرة. ربما ذلك ما يفسر اضطراب معاصريه في الحكم عليه، يُتبين هذا من موقف الجاحظ منه عندما قال: "ولقد تتبع عبيدة النحوي وأبو الحسن المدائني وهشام بن الكلبي والهيثم بن عدي أخباراً قد اختلفت، وأحاديث قد تقطعت، فلم يدركوا إلا قليلاً من كثير وممزوجاً من خالص[102]. وربما لنفس السبب وصفه الطوسي بكونه: عامي المذهب"[103].

الهوامش والمراجع

(1) النديم، محمد بن أبي يعقوب(ت 380هـ/ 990م): **الفهرست**، طبعة فلوجل، د.ت.، ص44.

(2) الفهرست، ص44 – 45.

(3) الفهرست، ص43.

(4) - Blachere R., Les savants Iraquiens et leurs informateurs Bédouins au deuxième siècle- dans Mélanges offerts a W. Marcais - Institut d'études Islamiques, pp. 37-48 l'université de Paris.

(5) الفهرست، ص46.

(6) انظر مصادر ترجمته: الفهرست، ص100 –101، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت463/ 1070م): **تاريخ بغـداد أو مدينـة السلام**، دار الكتاب العربي، د.ت.، ج12، ص54 –55. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ/ 1311م): **لسان العرب**، 18ج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، 1992–1993م. مادة "أبي".

(7) ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم(ت630هـ/ 1233م): **اللباب في تهذيب الأنساب**، ج،3، بيروت: دار صادر، 1980م، ص182.

(8) الفهرست، ص100 –101، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، ج12، ص54 –55، لسان العرب، 18ج، مادة "أبي".

(9) إذا ما قبلنا رواية الرامهرمزي، فقد بلغ عدد طلاب الحديث في الكوفة قبيل معركة دير الجماجم سنة 82هـ أربعة آلاف، الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن(ت360هـ/ 970م): **المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي**، المحقق: محمد عجاج الخطيب، الرابط، دار الفكر للطباعة والنشر، 1971، ص560.

(10) المحدث الفاصل، ص208، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(ت911هـ/ 1505م): **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، القاهرة: 1966، ص38.

(11) الفهرست، ص23.

(12) المحدث الفاصل، ص614.

(13) الدوري، عبد العزيز: **نشأة علم التاريخ عند العرب**، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1963، ص20.

(14) - EI, article: "Tarikh" ancienne edition, annexel.

(15) جواد علي، "موارد تاريخ الطبري": **مجلة المجمع العلمي العراقي**، العدد 1، 1952، ج1، ص157.

(16) الفهرست، ص80.

(17) الذهبي، شمس الدين محمد (ت748هـ/ 1348م): **تاريخ الإسلام**، حيدر أباد الدكن، نشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية، 1361هـ، حوادث سنة 143هـ.

(18) عبد الرحمن، عائشة: "المنهج النقلي عند المسلمين"، **مجلة الباحث**، تصدرها وزارة الأوقاف المغربية، العدد 3، سنة 1974، ص8.

(19) صالح العلي: "الرواية والأسانيد"، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد 31، عدد14، ج1: 1980، ص 30.

(20) الكافيجي، محيي الدين: **المختصر في علم التاريخ، ضمن كتاب علم التاريخ عند المسلمين**، لروزنثال، ترجمة صالح العلي، بغداد، مكتبة المثنى، 1963، ص,336، ص337.

(21) الأيجي، أبو المفاخر محمد بن إبراهيم: **تحفة الفقير إلى صاحب السرير**، تركيا: مركز ودود للفهارس وكتب التحقيق، مجلة مركز ودود للمخطوطات، عدد الأوراق 298، رقم الكتاب: 816، ص236 –237.

(22) عزيز العظمة: **الكتابة التاريخية والمعرفة التاريخية**، بيروت: دار الطليعة، 1983، ص21.

(23) المختصر في علم التاريخ، ص336.

(24) المختصر في علم التاريخ، ص340.

(25) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(ت310 هـ/ 922م): **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، د.ت، ج1، ص8.

(26) ابن خلدون، عبد الرحمن(ت 808هـ/ 1406م): **المقدمة**، بيروت: دار الجيل، د.ت، ص28.

(27) عرّف ابن حجر العسقلاني، العدالة بكونها "صفة تلزم صاحبها المحافظة على أوامر الدين ونواهيه والعرف والعادات والتقاليد"، ابن حجر العسقلاني: **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، تحقيق: هيثم تميم، دار الأرقم، ص83.

(28) اللباب في تهذيب الأنساب، ج3، ص 182.

(29) تاريخ بغداد، ج12، ص55، ياقوت الحموي، أبو عبد الله(ت626هـ/ 1228م): **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، د.ت، مج 4، ج4، ص 1852، اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد (ت768هـ/ 1366م): مرآة الجنان وعبرة اليقظان، بيروت: منشورات الأعلمي، 1970، أحداث سنة 224هـ.

(30) الذهبي، شمس الدين محمد (ت748هـ/ 1348م): **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، د.ت. ص1 -2، الخطيب البغدادي (ت463): الكفاية في علم الرواية، طبعة جمعية المعارف العثمانية، حيدر أباد 1357، ص22-23، ابن حجر (ت952): لسان الميزان، بيروت: منشورات الأعلمي، 1381، ط،2، ج1، ص8.

(31) تاريخ بغداد، ج12، ص55، ميزان الاعتدال، ج3، ص 153، لسان الميزان، 4ج، ص253.

(32) ميزان الاعتدال، ج3، ص125.

(33) معجم الأدباء، ج 4، ص 1853، لسان الميزان، 4ج، ص 253.

(34) تهذيب التهذيب، ج8، ص309.

(35) ميزان الاعتدال، ج3، ص125.

(36) ميزان الاعتدال، 3ج، ص 153، لسان الميزان، ج 4، ص 253.

(37) تهذيب التهذيب، ج8، ص 309.

(38) تهذيب التهذيب، ج4، ص 253.

(39) السمعاني، أبو سعد عبد الكريم (ت562هـ/ 1166م): **كتاب الأنساب**، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، ج5، ص 232.

(40) اللباب في تهذيب الأنساب، ج 3، ص182.

(41) مرآة الجنان وسيرة اليقظان، أحداث سنة 224هـ.

(42) ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت630هـ/ 1233م): **الكامل في التاريخ**، بيروت: دار صادر، 1959م، ج6، ص 516.

(43) الفهرست، ص92.

(44) ميزان الاعتدال، ج3، باب ترجمة لوط بن يحيى.

(45) معجم الأدباء، مادة لوط بن يحيى.

(46) معجم الأدباء، ج5، ص ،2133، لسان الميزان، ج5، ص 386.

(47) السيوطي: **طبقات الحفاظ**، تحقيق: محمد علي اليحياوي، القاهرة: مكتبة وهبة، 1973.

(48) الفهرست، ص90.

(49) تاريخ بغداد، ج3، ص4، ابن خلكان، شمس الدين أحمد(ت681هـ/ 1282م): **وفيات الأعيان وأنباء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، دار صادر، د.ت، ج4، ص348.

(50) وفيات الأعيان، ج4، ص351-352.

(51) وضع نقاد الحديث شروطاً لحمل الخبر تمحورت حول ثلاثة عناصر، وهي: القدرة على الحفظ، وعلى المقابلة والتصحيح، وكذلك القدرة على الضبط واحتذاء الأصل، انظر: الكفاية في علم الرواية، ص231.

(52) انظر: سزكين، فؤاد، **تاريخ التراث العربي**، ترجمة: محمود فهمي حجازي، إدارة الثقافة والنشر في جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض1983، ، مقدمة الجزء الأول الخاص بالحديث، سزكين، فؤاد: محاضرات في تاريخ العلوم الإسلامية، ص136-138.

(53) المدائني، أبو الحسن(227هـ/ 842م): **كتاب التعازي**، تحقيق: ابتسام مرهون الصفار وبدري محمد فهد، النجف: نشر مطبعة النعمان، 1971،

(54) المدائني، **كتاب المردفات من قريش**، نشر: عبد السلام هارون ضمن سلسلة نوادر المخطوطات، دار العربية للنشر للترجمة والنشر، عدد1، 1951

(55) البلاذري، أحمد بن يحيى (ت279هـ/ 892م): **أنساب الأشراف**، تحقيق: سهيل زكار، رياض زركلي، بيروت: دار الفكر، 1996.

(56) العظمة، عزيز: **منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ، 1998، ص73.

(57) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان (ت643هـ/ 1245م): **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1974، ص152.

(58) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد(ت817هـ/ 1414م): **القاموس المحيط**، ج4، مصر: بولاق، 1289م. مادة "عنعنة".

(59) تاريخ التراث العربي، مقدمة الجزء الأول (الخاص بالحديث)، ص144-145.

(60) تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص 561، ج5، ص 133، ج6، ص 93، ابن شبة، أبو زيد عمر النميري(ت262هـ/ 875م): تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، جدة: دار الأصفهاني للطباعة، 1979، ج4، ص 1038.

(61) تاريخ الرسل والملوك، 4ج، ص 301.

(62) تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص 429-476.

(63) سير أعلام النبلاء، تحقيق: إبراهيم الأبياري، محمد المنجد، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983، م1 ص 28-61- 83 - 142- 395- 319، م2، ص16.

(64) تاريخ المدينة، ج3، ص 1121.

(65) تاريخ المدينة، ج3، ص 1142- 1144.

(66) أنساب الأشراف، ج8، ص 146- 152- 15215-15617-163-164، بحشل، أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (ت 292هـ/ 905م)، **تاريخ واسط**، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب1986، ص102.

(67) الجاحظ، أبو عمرو عثمان(ت255هـ/ 868م): **البيان والتبيين**، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، د.ت، م2، ص61.

(68) البيان والتبيين، م2، ص120.

(69) تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص 241.

(70) تاريخ الرسل والملوك، ج7، ص 508.

(71) تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص 429.

(72) تاريخ المدينة، ج4، ص 1239.

(73) تاريخ المدينة، ج4، ص 1199.

(74) الأصفهاني، أبو فرج علي بن الحسين(ت356هـ/ 966م): **الأغاني**، تحقيق: عبد الستار أحمد عثمان، بيروت: دار الثقافة، 1959–1960، ج2، ص 173.

(75) سير أعلام النبلاء، م16 ص 139، 19 ص 122.

(76) تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص 286.

(77) تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص 178.

(78) تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص 163.

(79) المختصر في علم التاريخ، ص336.

(80) تاريخ، ج3، ص 3، معجم الأدباء، ج5، ص 2595.

(81) المختصر في علم التاريخ، ص326.

(82) منهج النقد التاريخي الإسلامي، ص183 –184.

(83) هوروفيتس، يوسف: **المغازي الأولى ومؤلفوها**، ترجمة: حسين نصار، مطبعة: مصطفى الحلبي1949، ،مقدمة سيرة ابن هشام. ابن هشام،أبو محمد عبد الملك(ت218هـ/ 833م): السيرة النبوية، تحقيق: طه عبد الرؤوف، بيروت: دار الجيل، د.ت.

(84) أشار الصفدي إلى أنّ يحيى بن معين ضعف الشافعي فبلغ ذلك أحمد بن حنبل فقال هو لا يعرف الشافعي ولا يعرف ما يقول. . . ، الصفدي،صلاح الدين خليل (ت764هـ/ 1362م): **الوافي بالوفيات**، تحقيق: هلموت ريتر، قيسبان1962، ،ج1، ص46.

(85) المختصر في علم التاريخ، ص337.

(86) المختصر في علم التاريخ، ص338.

(87) المقدمة، ص10.

(88) تاريخ الرسل والملوك، ج 5، ص 224–225.

(89) تاريخ المدينة، ج4، ص 1289.

(90) تاريخ الرسل والملوك، ج6، ص 506.

(91) الوافي بالوفيات، ج1، ص46.

(92) نشأة علم التاريخ عند العرب، ص24.

(93) تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص 194.

(94) تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص 227.

(95) تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص 477.

(96) منهج النقد التاريخي الإسلامي، ص141.

(97) الجاحظ، أبو عمرو عثمان(ت255هـ/ 868م): **كتاب الحيوان**، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، بيروت: دار الكتاب العربي، 1969، ج2، ص35-36-37.

(98) الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم(ت 548هـ/ 1153م): **الملل والنحل**، تحقيق: عبد الأمير علي مهنا، علي حسن قاعود، بيروت: 1990، ص53-54

(99) كتاب الحيوان، ج6، ص 12-13.

(100) تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص143

(101) تاريخ الرسل والملوك، ج6، ص 176-177.

(102) البيان والتبيين، ج3، ص633.

(103) الفهرست، ص125

* * *

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عبدالعزيز خليفة القصار

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - ٢٤٩٨٤٧٢٣ - ٢٤٩٨٨٠٩٥
فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

العنوان الإلكتروني: E-mail - jsis@ku.edu.kw
issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center